التعليم الجامعي الأهلي.. محلك سر !!

الجامعات اليمنية أقسامها متشابهة والمخرجات ضعيفة

التعليم الجامعي الأهلي هو أحد أطراف العملية التعليمية في بلادنا والتي بدأت ميلادها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حيث يمثل نسبة ما يقارب ٦٥,٢٪ من أصل ٢٣ مؤسسة تعليم عالي، إلا أنه يغلب عليه الطابع النمطي حيث تكاد الكليات المتناظرة أن تكون نسخة واحدة في أقسامها وبرامجها والتكرار في التخصصات، الأمر يضعنا أمام تساؤلات عديدة حول واقع التعليم الجامعي الأهلي وموضوعيته العلمية التي يجب أن ترتكز على الأهداف السامية للتعليم المجتمعي والذي يضيف الكثير في منظومتنا التعليمية الجامعية بما يتوافق مع المعايير والأسس التي تخدم المجتمع بمخرجاته، وأن لا يكون فقط الهدف الأول والأخير هو الربح المادي أو تكرار البرامج العلمية الموجودة في الجامعات الحكومية.

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

- وزارة التعليم العالي: تم إغلاق جامعات وإعطاء فرص لجامعات أخرى بسبب المعايير والشروط غير المعمول بها
- تشكيل لجان من الجامعات الحكومية ولجان من الخارج لتقييم وضع الجامعات الأهلية والخاصة

ويرى رئيس الجامعة الوطنية الدكتور شكيب الخامري، أن الجامعات الأهلية من ضمن مؤسسات التعليم العالي التي وجدت بعد قيام الوحدة المباركة وهي نوع من تفجير الطاقات الاستثمارية لدى رؤوس الأموال والكفاءات العلمية والمهتمين بالتعليم العالي بمختلف التخصصات وهي بحد ذاتها رديف للجامعات الحكومية موزعة أغلبها في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات سواء عدن وتعز وحضرموت، سواء كانت جامعات قائمة بذاتها أو فروع لها.

فيما بعد أخذت وزارة التعليم العالي ترسي المعايير والضوابط لفتح تخصصات علمية معينة ويتم إخضاع هذه الجامعات لإشراف الوزارة وتنفيذ كل التعليمات بما يخدم العملية التعليمية الأكاديمية، ويقول: «الجامعات الأهلية الحالية تعاني من تكرار التخصصات وبنفس البرامج فلم تأت بالجديد في الساحة التعليمية إلا أنه تعتبر تحصيل حاصل من التخصصات في ظل تزايد عدد الطلاب وعدم استيعابهم من الجامعات الحكومية فالطاقة الاستيعابية التي في الجامعات الأهلية هي التي يمنحه المجلس الأعلى لتعليم العالي الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم رؤساء الجامعات الحكومية وممثل واحد فقط للجامعات الأهلية، ونتمنى أن يتم تعديل القانون الخاص بحيث تمثل الجامعات الأهلية تمثيلاً عادلاً وبعدد مناسب بما يليق بعدد الجامعات القائمة التي تقارب الثلاثين منها وهذا سيكون حافزاً كبيراً للجامعات الأهلية لتطوير أدائها ووظيفتها التعليمية بشكل أفضل».

القانون

رئيس جامعة العلوم الحديثة،الدكتور عبد الحكيم الشرجبي، اعتبر من جهته أن واقع الجامعات الأهلية لا يختلف كثيراً عن واقع المؤسسات والجامعات الحكومية إلا أنه لازال التعليم الأهلي والخاص في بدايته رغم أن أول جامعة افتتحت منذ ٩٤ الذي يفرض أنها قد قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال، و تركت أثراً إيجابياً على المستوى التعليمي الأهلي، ورغم ذلك لازال هناك العديد من الاختلالات منها، قانون الجامعات الأهلية والخاصة الذي جاء متأخراً، و صدر عام ٢٠٠٥ برقم ١٣، لينظم العملية التعليمية في إطار الجامعات الأهلية من سنة ٩٤- وبعد صدور القانون ٢٠٠٥م، أي بما يقارب ١١ سنة ،أعطيت فترات سماح للجامعات الأهلية والخاصة لترتيب أوضاعها لأنها لم تكن مرتبة أوضعها لمدة سبع سنوات لإعادة ترتيب أوضعها حتى عام ٢٠١٢م ، مؤكداً بأنه خلال هذه الفترة وبالتحديد السنتين الأخيرتين بدأت الرقابة والتفعيل للجامعات الأهلية والخاصة بشكل جديد وأكثر جدية بالموضوع وبدأت وزارة التعليم العالي تمارس مهامها الإشرافية للجامعات الخاصة والأهلية بصورة جدية وتم توجيه رسائل وإنذارات المراقبة على الجودة والاعتماد الأكاديمي وأداء الجامعات الأهلية وعلى توفير متطلبات الضرورية والقانونية والأكاديمية منها توفير المباني والأرض الخاصة للجامعات لأنه وفقاً للقانون لا بد أن يتوفر لكل جامعة مبنى خاصاً، وكذلك فيما يتعلق ببقية الأشياء القانونية واللوائح للترخيص من الهيئة العامة للاستثمار وضمان لحقوق الطلاب الذين يسجلون في الجامعات، بسبب أنه لا تزال بعض الإشكاليات فيما يتعلق بهذه القضايا موجودة، مشيراً إلى أن وزارة التعليم العالي تقوم بجهود ملموسة لكي يأخذ التعليم العالي في اليمن وضعه الطبيعي.

ويقول: «الجامعات الأهلية بدأت تأخذ الأمور بشكل جدي من خلال الشعور بالمسؤولية وحجمها في الواقع ليس فقط لأجل الربح أو الاستثمار وإنما عن حقيقة المخرجات التي ستخرج لسوق العمل، وإن وجدت بعض الاختلالات وهي قابلة للإصلاح ولكن ليس بين ليلة الموضوع يحتاج وقت كافي إلا أن هذا لا يمنع بأن الجامعات الأهلية وضعت قدمها على الطريق ومع وجود هذه الضوابط و الرقابة المستمرة، وفي النهاية البقاء للأصلح لمن يريد أن يصلح نفسه ويسعى للاستمرارية وإيجاد مخرجات للسوق تساعد على البقاء في ظل الحرية والمنافسة ووعي الناس على التمييز بين الغث والسمين فستبقى الجامعات التي أخذت الموضوع بشكل جدي وإصلاح أوضاعها من الداخل مع زيادة التشديد من قبل التعليم العالي على الرقابة والإشراف هذا سيساعد على إنجاح العملية التعليمية، قائلاً: «ويضيف لا يوجد شك بأن الجامعات الأهلية والخاصة تشكل رديفاً مساهماً في خدمة التنمية في ظل زيادة خرجي الثانوية الذين يطلبون التعليم الجامعي بكل تخصصاته ومستوياته في ظل عدم استيعاب الجامعات الحكومية هذه الأعداد نتيجة تشبعها وكذلك المعاهد العلمية ليست مهيأة ولا كافية في لاستيعاب هذه الأعداد، وما تحتاج الجامعات الأهلية هو منح التصاريح لمزاولة العمل والنشاط التعليمي بحيث تكون جامعات نوعية وليست متكررة بنفس التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية لأن اليمن تعاني من زيادة خريجي الكليات النظرية أكثر من الكليات العلمية الذين يشكلون أكثر من ٨٠٪عن عدد خريجي الكليات العلمية التي تشكل نسبة ٢٠-٣٠٪، والمفترض أن الجامعات الأهلية لا تكرس التعليم النظري بل تسعى إلى تأهيل الكليات الطبية والعلمية وأن لا تكون جامعات مناظرة لبعضها بحيث يتم تخريج طلاب حسب متطلبات السوق وبالتالي يجب أن تكون هذه الجامعات نوعية ومتخصصة كما في بقية دول العالم».

إتحاد الجامعات

وفي توضيحه عن دور الإتحاد الجامعات الأهلية والخاصة أكد على انه لا زال الاتحاد في بداية عمله رغم فترة الإنشاء و التأسيس إلا أن التصريح من وزارة الشؤون والعمل له لم يتجاوز العام رسمياً، مؤكداً بأنه قد انضمت العديد من الجامعات للإتحاد إلا أنه لازال غير مستوعب لدوره الأساسي وبأنه ليس فقط وسيلة ضغط سواء على الوزارة أو على بقية الجهات الحكومية ولا بد أن يكون الاتحاد جانباً فنياً مهنياً للجامعات وعليها أن تقترح بعمل شروط كيف تدافع عن الجامعات أمام وزارة التعليم العالي وكيف يحرص على سمعة الجامعات وبأن يكون لديه ضغط على الجامعات المخالفة التي لم تلتزم بالقوانين والجانب الإشرافي ولا تعطي عضوية الاتحاد إلا للجامعات التي تلبي متطلبات الاتحاد حتى يستطيع الاتحاد أن يدافع عنها وسيكون موقف هذه الجامعات أفضل من أن تذهب فرادى من أجل أن تدافع عن نفسها وستبقى قضية المصلحة قضية موضوعية بينما إذا أضطلع الاتحاد بمهامه وصار في استيعاب من الجامعات نفسها على دور الإتحاد سواء مع أو ضد حقوق الجامعات وأن يشرف على هذه الجامعات من حيث أدائها والجودة والاعتماد الأكاديمي والتزامها بالضوابط التي صاغتها وزارة التعليم العالي من أخلاقيات المهنة حتى إن وجدت من الوزارة إملاءات واشتراطات يفترض أن الإتحاد يكون له ضوابط تلتزم به الجامعات لإنجاح دوره.

نائب رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا للشؤون الأكاديمية الدكتور/عبد اللطيف مصلح محمد، أوضح من جانبه بأن قطاع التعليم العالي قطاع مهم وله دور في دعم الاقتصاد الوطني ويعد شريكاً فاعلاً بجانب التعليم العالي الحكومي وهو يساهم في تلبية احتياجات مخرجات الثانوية العامة لاسيما التي لم يتم إشباعها بواسطة مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وعلى هذا الأساس فإن الدور المناط على قطاع التعليم الخاص والأهلي ينبغي أن يوجد له نظرة مناسبة تجاه المسئولين في هذه الجامعات أو من قبل الجهات المشرفة عليه كجهة التعليم العالي أو الجهات الرسمية الأخرى التي تتعلق بهذا الأمر سواء كانت على أساس أنها دعم مادي أو دعم معنوي أو تسهيلات في أشياء مختلفة، موضحاً بأن واقع التعليم الجامعي الأهلي في اليمن يصعب التحدث عنه لأن هناك يوجد فرق كبير بين ما كانت عليه في الماضي وما وصلت له الآن، وبأن أي حديث عن واقع أي جامعة سواء حكومية أو خاصة ينبغي أن تتناول ثلاث قضايا رئيسية القضية الأولى: الخدمة التعليمية التي تقدمها الجامعة. القضية الثانية هي البحث العلمي الذي تنجزه الجامعة عبر الباحثين سواء كانوا أكاديميين أو طلاباً أو دارسين، القضية الثالثة: هي خدمة المجتمع ما تقدمة هذه الجامعات للمجتمع الذي توجد فيه، فإذا توفرت الثلاث القضايا سوف تتميز مع توفر مجموعة من المتطلبات كي تساعد على إعداد المخرجات التي تعتمد على نوعية المداخلات الأساسية منها الكادر التدريسي ذو الكفاءة والجودة، و توفير البنية التحتية المتكاملة من المباني والمعامل ومكاتب أعضاء التدريس ومجموعة من التجهيزات والتقنيات الحديثة والمتطورة والتي تتناسب مع كل تخصص فكل التخصصات تحتاج إلى تقنيات وتجهيزات خاصة في إطار العلوم الطبية والصيدلة والمختبرات.

في حال وجود التجهيزات سيكون المستوى عالياً ومتميز لأنه يعتمد على عدة متطلبات ولا بد أن تكون البرامج الأكاديمية متطورة فلا يمكن أن تكون متقادمة، وهذا يضع الجامعات الأهلية أمام احتياج لتطوير برامجها بما يلبي الاحتياجات لسوق العمل والمجتمع ومواكبة التغيرات والتطورات التي تحدث في السوق والشركات والمؤسسات المختلفة التي تعمل فيها المخرجات الجامعية.

ويقول: «التعليم العالي في الفترة الأخيرة بدأ يعطي أولويات ويتابع قضايا الجامعات الأهلية ويضع مجموعة من المتطلبات والمعايير وإنزال لجان للتأكد منها، إلا أنه للحظة لم تكن هذه المتطلبات والمعايير تضبط وتتابع التخصصات المفتوحة في الجامعات ولم يتم الاتفاق بأن توزع التخصصات على الجامعات في ظل غياب المعايير والجانب الرقابي الكافي الذي ينعكس على جودة الخدمة التعليمية ولذلك يفضل في الوقت الحالي أن توجد منافسة في التخصصات بين الجامعات بحيث تسمح لكل جامعة بتحسن خدمتها وجودة أدائها،وذلك لأن التخصص لكل جامعة قد يجعل الجامعات لا تستطيع أن تلبي احتياجات العدد الهائل من الطلاب في تخصص معين».

غياب المعايير

أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الدكتور سيلان العبيدي، أوضح أنه عند صدور القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية كان عدد الجامعات الأهلية (٨) جامعات فقط ، وطبقاً للقانون ولائحته التنفيذية فقد حدد الضوابط والمعايير لفتح الجامعات والكليات والمعاهد العليا إلا أن هذه الضوابط والمعايير لم تنفذ من قبل الجهة المعنية وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وبالرغم من أن القانون قد منح الجامعات الأهلية المنشأة قبل صدور القانون فترة زمنية مدتها (٧) سنوات كحد أقصى لتصحيح وضعها ، إلا أن افتتاح الجامعات الأهلية الجديدة قد تواصل سنة بعد أخرى حتى بلغ عددها في العام ٢٠٠٦م (١٢) جامعة وبدون الضوابط والمعايير مما حدا بالمجلس الأعلى للجامعات باتخاذ قرار بإيقاف إنشاء أي جامعات أو كليات أهلية حتى يتم تسوية أوضاع الجامعات القائمة واستيفاء معايير الاعتماد العام والخاص في بنيتها التحتية ، إضافة إلى إغلاق جميع كليات الطب البشري والأسنان والصيدلة والمختبرات في جميع الجامعات الأهلية ما عدا جامعة واحدة ، وإغلاق فروع الجامعات في المحافظات والاكتفاء بالمراكز الرئيسية ، وإيقاف برامج الدراسات العليا وبرامج التعليم عن بعد في تلك الجامعات ، إلا أن هذه القرارات لم تأخذ بعين الاعتبار ولم تنفذ من قبل الوزارة المعنية بل تجاوزت الوزارة هذه القرارات وذلك بمنح موافقات بفتح جامعات أهلية أخرى حتى بلغ عددها في عام ٢٠٠٨م (١٩) جامعة وكلية أهلية تحمل جميعها عيوب سابقاتها من الجامعات ، وبنفس الحال وقف المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والمجلس الأعلى للجامعات في اجتماعهما المشترك لعام ٢٠٠٨م المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٧م على أوضاع هذه الجامعات واتخذ قراراً بإيقاف إنشاء أي جامعات أو كليات أهلية جديدة والتأكيد على قراراته السابقة .وبالرغم من صدور كل هذه القرارات إلاّ أن الوزارة تجاوزت ذلك بافتتاح جامعات وكليات أهلية جديدة حتى بلغ عدد الجامعات والكليات العاملة في عام ٢٠١٠م (٣٣) جامعة وكلية أهلية ناهيك عن عدد من الجامعات الأهلية التي لازالت قيد الدراسة والتأسيس والتي يصل عددها إلى (٣) جامعات ، كل ذلك في ظل القرارات الصادرة من المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والمجلس الأعلى للجامعات التي تتجاوزها الوزارة وبصورة غير مبررة وغير منطقية ، وكأن الجانب التنفيذي لهذه القرارات والمتمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وراء هذا التوسع الكبير غير المدروس وغير المخطط لحاجات البلاد من الكوادر المتخصصة في سوق العمل.

عملية اقتصادية

الدكتور علي قاسم وكيل وزارة التعليم العالي لقطاع الشؤون التعليمية أمين عام المجلس الأعلى للجامعات، أكد من جهته أن هناك شروطاً ومعايير مطلوبة ومحددة لفتح أي جامعة أو أي كلية جامعية والتي فصلها القانون واللائحة التنفيذية، بحيث لا توجد أي جامعة إلا وقد حددت بالأمتار والمساحة والقاعات للطالب الواحد على مستوى الكلية وقد اتخذت الوزارة معياراً لفتح أي جامعة أو كلية بأن تتوفر بالمتوسط حوالي ٣٥٪متر مربع للطالب الواحد في القاعة أو المكتبة أو الملاعب أو الحمامات، وهذه المتطلبات موجودة لأنها نظام عالمي، وقد حددنا لافتتاح أي جامعة المفترض أن تتوفر مائة ألف متر مربع، وخمسين ألف متر مربع في أمانة العاصمة بسبب شحة الأراضي، أما المحافظات فالمساحة محددة بمائة ألف متر مربع، وهناك معايير موجودة بالنسبة للتجهيزات والمكتبات منها أن تتوفر من ٣-٥ مراجع لكل مادة من المواد المقرر دراستها في الجامعة ولابد أن يتوفر أعضاء تدريس ثلاث مدرسين لكل ثلاثين طالباً في العلوم التطبيقية ومدرس لكل ٥٠-٦٠ طالباً في العلوم الإنسانية، المعايير واضحة والمتطلبات واضحة إلا أن الإشكالية هي أن هناك تدخلات ووساطات وضغوطات تجعل الوزارة عاجزة عن التعامل معها، وبالتالي فإن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، ولقد بدأنا بالنسبة لكليات الطب البشري وطب الأسنان وأتينا باللجان من الخارج تقيم الوضع وإغلاق أي تخصص لا تتوفر فيه المعايير المطلوبة وآخر لجنة خاصة بالصيدلة والمختبرات وقد كانت اللجنة مشتركة من الجامعات اليمنية الحكومية صنعاء وعدن وهي منشأة من كلية الطب والصيدلة والمختبرات، ونزلوا إلى الجامعات وفق معايير واستمارات موجودة وقيمت هذه الجامعات وقدمت توصيات منها:أن هناك جامعات لا بد من إيقاف القبول فيها لمدة عام لأن المعايير لم تتوفر وقد تم تبليغ هذه الجامعات وتم إيقاف القبول فيها لهذا العام في كل الجامعات والكليات خاصة الطب والصيدلة والمختبرات وتم إعلانها في الصحف لكن رغم التعقيب الأول والثاني بعدم قبول الجامعات لازالت مصرة على القبول، وتوجد جامعات التزمت في هذا الموضوع منها جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعات أخرى لم تلتزم حتى الآن، واللجنة أصرت على إغلاق بعض الجامعات لمدة عام لأجل أن يصلحوا أوضاعهم وبعض الجامعات تم إعطاؤها فرصة لمدة عام يعاد تقييمها، والمشكلة الأساسية هو عدم توفير المدرسين فمن السهل أن توفر المعامل والتجهيزات لكن المدرسين هم العقبة الرئيسية في التخصصات التطبيقية مثل الصيدلة والمختبرات لأن المدرسين اليمنيين غير موجودين حتى وإن وجدوا فهم في الجامعات الحكومية و محدودين، لذلك ينبغي على الجامعات الأهلية أن تأتي بالمدرسين من الخارج من دول عربية أو من شرق آسيا مثل الهند أو باكستان أو الفلبين لأنها تعمل على تقوية البرامج الإنجليزية، وتساعد على اكتساب الطلاب اللغة والمهارات اللغوية، وعن عدد الجامعات الخاصة والأهلية فقد أكد على أنها حالياً سبعة وعشرين جامعة، وهناك ثلاث في إطار التراخيص والافتتاح في المدى القريب، موضحاً بأن هذا الرقم ليس كبير إذا قورن بعدد السكان لأنه مطلوب لكل مليون نسمة جامعة ممثلاً بالمملكة الأردنية الذي يبلغ عدد سكانهم خمسة ملايين ولديهم أكثر من ١٥-٢٠ جامعة، وليس القصد من الرقم بقدر ماهو الجودة والكيف فإذا توفرت المتطلبات والجودة اللازمة لتحسين مخرجات التعليم بما يخدم سوق العمل سوء على مستوى المحلي أو الخارجي، وكذلك استقطاب طلاب من خارج البلاد ، فالتعليم أصبح عبارة عن عملية اقتصادية لذلك يجب تحسين التعليم بما يعود بالفائدة للبلاد والاقتصاد كاملاً.

تخصص

ومن جانب التخصصات، فقد أوضح بأن الجامعات قد أنشأت من فترة مبكرة قبل وجود وزارة التعليم العالي والقانون وكانت الجامعات هذه حتى اللحظة نسخاً مكررة لجامعة صنعاء بنفس المنهج والبرامج وبنفس المدرسين لأنهم يدرسون بالساعات، مؤكداً على أن الوزارة حاولت أن تضغط التخصصات الإنسانية وتقلل من فتحها والسعي إلى زيادة فتح التخصصات العلمية والتطبيقية، والحقيقة أن الجامعات نسخة من جامعتي صنعاء وعدن ووجدت كليات جديدة متكررة والأمر الأول والأخير ينتهي عند صاحب رأس المال.

وفي رده على مدى نوعية المخرجات التعليمية أجاب بان العملية التعليمية هي عبارة عن مدرس وكتاب ومعمل ووسائل تعليمية ومكتبة فإذا توفرت هذه الأشياء الكيفية والكمية المناسبة فبالتالي لا بد أن يكون هناك مخرجات متميزة ومع العلم أنه لم يتم تقييم مخرجات الجامعات الأهلية والحكومية ويوجد الآن توجه لعمل امتحان كفاءة للطلاب الذين يتخرجو من الجامعات سواء في الحكومية أو الأهلية بنفس البرامج والتخصصات ويتم إعداده مركزياً ويكون امتحاناً معيارياً ومركباً منظماً ومخصصاً في الأسس الأساسية لتخصص المادة على المستويات الدراسية المختلفة، وبالتالي الطلاب الذين يجتازون الامتحان يحصلون على شهادة يمكن للطالب أن يستخدمها مثل شهادة الأيزوا بما يثبت أن لديه إمكانيات وقدرات جيدة والأمر بحاجة إلى دعم وتمويل لهذا المشروع التطوير لنوعية المخرجات الطلاب كاملاً، وأضاف : هناك جهود من القيادة السياسية التي تسعى للتطوير التعليم سواء العالي أو العام أو المهني لأن الجميع مؤسسة واحدة وهذه الجهود تتطلب من الإخوة في التعليم الأهلي والحكومي أن يهتموا بالنوع وتحسين الجودة على مستوى البرامج والمخرجات حيث أن الرئيس قد أصدر قرار إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وتشكيل أعضاء المجلس ورئيس المجلس والقرار عند مكتب رئيس الجمهورية لإصدار قرار بتعيين رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمية الذي سيبدأ عمله في المتابعة تطوير الجودة والنوعية في الجامعات، من جهة فإن الجامعات الحكومية بدأت بإنشاء وحدات الجودة والنوعية والآن في إطار تدريب هذه الوحدات وسيتم خلق وعي للجودة والنوعية في الجامعات لأنه بدون الجودة لا يمكن لجامعاتنا أن تتطور وقد نصل للمرحلة من المراحل أن العالم لا يقبل شهائدنا ومخرجات تعليمنا لذلك لابد أن نكون مدركين بمتطلبات اليوم في سوق العمل والمتغيرات الدولية وأن نكون مواكبين وفق التغيرات القائمة ونعمل على تحسين وتطوير مخرجات الجامعات وندرب القدرات والكوادر بنفس الإطار العالمي كي لا نكون متخلفين.